

أهمية التجارة عبر الحدود في ترقية الصادرات الجزائرية نحو إفريقيا في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

The importance of cross-border trade in promoting Algerian exports to Africa within the framework of the African Continental Free Trade Area

أحمد خليلي
Ahmed khalili

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة_الجزائر

ahmed.khalili@univ-msila.dz

مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر

*سعيد بوراس
Said bouras

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة_الجزائر

said.bouras@univ-msila.dz

مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر

تاريخ النشر: 2024/04/30

تاريخ القبول: 2024/04/25

تاريخ الاستلام: 2024/02/25

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأهمية التي تكتسبها التجارة عبر الحدود كآلية لدعم وترقية الصادرات الجزائرية نحو الدول الإفريقية في ظل دخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ، وذلك من خلال تسليط الضوء على المفاهيم المتعلقة بتجارة الحدود وترقية الصادرات ومنطقة التجارة الحرة القارية. وقد خلصت الدراسة إلى أن المبادلات التجارية عبر الحدود مع دول الجوار ضعيفة جدا وبالتالي محدودة وصول الصادرات الجزائرية إلى الأسواق الإفريقية، مما يستوجب تدعيم الإجراءات الهادفة لتعزيز التجارة الحدودية ورفع من كفاءتها. **الكلمات المفتاحية:** التجارة عبر الحدود، ترقية الصادرات، منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

تصنيف JEL: F20, F13

Abstract: This study aims to highlight the importance of cross-border trade as a mechanism to support and promote Algerian exports to African countries in light of the entry into force of the African Continental Free Trade Area Agreement, by highlighting the concepts related to border trade, export promotion and the. The study concluded that cross-border trade exchanges with neighboring countries are very weak and thus the access of Algerian exports to deep African markets is limited, which requires strengthening measures aimed at enhancing border trade and increasing its efficiency.

Key words: Cross-border trade, export promotion, African free trade area.

JEL classification codes: F13, F20

1. مقدمة:

لطالما كان الهاجس الأكبر للجزائر منذ الاستقلال هو التخلي عن التبعية الشديدة للمحروقات وتنويع الاقتصاد الوطني والبحث عن بدائل أخرى لمصادر الدخل، ووضعت لذلك العديد من السياسات والاستراتيجيات التي صبت كلها في اتجاه دعم وتطوير قطاع التجارة الخارجية من خلال ترقية ورفع من قيمة الصادرات خاصة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

في هذا الإطار تشكل منطقة التجارة الحرة الافريقية (AFCFTA) والتي دخلت حيز التنفيذ في جانفي 2021 فرصة مواتية للجزائر لتنمية الصادرات نحو إفريقيا وغزو السلع والمنتجات الوطنية للأسواق الافريقية واختراقها، حيث يتيح هذا التجمع الاقتصادي القاري الكبير للدول الأعضاء العديد من المزايا والتحفيزات على غرار حرية حركة السلع والخدمات.

وتعتبر التجارة عبر الحدود أحد أهم الوسائل لترقية المبادلات التجارية وربط الجزائر بمحيطها الاقتصادي والتجاري الافريقي، حيث يمكن للصادرات الجزائرية أن تصل للدول المجاورة ومنها إلى أسواق القارة الافريقية وبأسعار تنافسية في ظل انخفاض تكاليف النقل في هذا النوع من التجارة وتفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية.

طرح الإشكالية: بناء على ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم التجارة عبر الحدود في ترقية الصادرات نحو الدول الافريقية في ظل دخول اتفاقية المنطقة القارية للتجارة الحرة حيز التنفيذ؟

التساؤلات الفرعية: من الإشكالية السابقة تتجلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالتجارة عبر الحدود؟
- ما هو واقع الصادرات الجزائرية نحو دول الجوار الحدودية؟
- هل تتبع الجزائر استراتيجية معينة للنهوض بالتجارة عبر الحدود خاصة مع بدء تنفيذ اتفاقية AFCFTA؟

الفرضيات: للإجابة على هذه التساؤلات نصوغ الفرضيات التالية:

- نقصد بالتجارة عبر الحدود انتقال السلع بين بلدين متجاورين.
- تبقى الصادرات نحو افريقيا ودول الجوار تحديدا ضعيفة بسبب هيمنة قطاع المحروقات عليها.
- تعمل الجزائر على تجسيد بعض المشاريع لتعزيز علاقاتها التجارية مع دول الجوار.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على موضوع التجارة عبر الحدود.
 - التعرف على حجم الصادرات الجزائرية نحو كل من إفريقيا ودول الجوار.
 - التعرف على مدى مساهمة التجارة عبر الحدود في تنمية الصادرات نحو إفريقيا.
- أهمية الدراسة:** تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية التجارة عبر الحدود كمحفز وأداة لترقية الصادرات نحو الدول الإفريقية ودول الجوار بالتحديد، خاصة مع التحاق الجزائر بمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، وكذلك في ظل التوجه نحو تنوع مصادر الدخل والتركيز على السوق الإفريقي.
- منهجية الدراسة:** تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتناسبه مع موضوع الدراسة، حيث تم جمع المعلومات والبيانات من مختلف الكتب والمقالات والتقارير والمواقع الالكترونية، تصنيفها وترتيبها، ثم وصف لمتغيرات الدراسة وتحليل للإحصائيات المتعلقة بالصادرات نحو إفريقيا ودول الجوار، وأخيرا استخلاص النتائج.

2. ماهية تجارة الحدود

1.2. مفهوم تجارة الحدود: تعرف على أنها كل عملية تجارية تتم بين الأفراد (تجار) أو الهيئات الاقتصادية التجارية في بلدين مختلفين وعبر حدودهما الوطنية وبالطرق الرسمية (Hailemeskel, Mohammed, Negash, & Getu, 2016, p. 152).

كما تعرف على أنها تبادل للسلع والخدمات في منطقتين حدوديتين وبين دولتين متجاورتين تفصل بينهما حدود سياسية برية معترف بها، وذلك وفق أطر قانونية وتنظيمية تعمل على سنها الجهات الرسمية (عبد الرحيم، 2015، صفحة 125).

إن المتمعن في التعاريف السابقة يجد أنها تنطوي على عناصر مهمة هي:

- أن المقصود بالحدود هنا هي الحدود البرية، وبالتالي فهي تتم حصرا بين الدول من خلال المعابر والمنافذ البرية الحدودية الرسمية بينها.
- أن هذا النوع من التجارة قد يتخذ عدة أشكال في التسوية المالية للصفقات التجارية، حيث من الممكن أن تتم بمعملي البلدين أو بأحد العملات الصعبة، وقد تتم بعملة واحدة إذا كانت الدولتان تنتميان إلى اتحاد نقدي كالاتحاد الأوروبي.
- قد تتم هذه المبادلات بدون تسويات مالية إذا كانت تتم عن طريق المقايضة، ورغم أن هذا النوع من التجارة قديم جدا إلا أنه مازال يمارس بقوة في كثير من المناطق في العالم، على غرار

دول عالم الجنوب والدول الافريقية جنوب الصحراء على وجه الخصوص.
2.2. أنواع تجارة الحدود: تنقسم تجارة الحدود إلى قسمين؛ رسمية وغير رسمية (Hailemeskel, 2016): Mohammed, Negash, & Getu, 2016):

أ. **التجارة الرسمية عبر الحدود (FCBT):** وتتمثل في التبادل للسلع والخدمات القانونية وغير المحظورة بين تجار مسجلون قانونا عبر المعابر الحدودية الرسمية وبإشراف الجهات النظامية للبلدين، أي أنها -FCBT- تففي بجميع المتطلبات التشريعية والتنظيمية التي تفرضها الدول المعنية بالعملية التجارية.

ب. **التجارة غير الرسمية عبر الحدود (ICBT):** وتسمى كذلك بالتهريب أو تجارة التهريب، وهي ظاهرة مستفحلة بشكل كبير بين الدول الفقيرة والنامية خاصة في إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، وتتمثل في المبادلات بين الدولتين المتجاورتين التي لا تخضع للرقابة ولا تمر عبر النقاط الجمركية.

ويلاحظ هنا أن (ICBT) يمكن أن تتم في السلع المسموح بها والقانونية مثل المنتجات الزراعية أو سلع استهلاكية أخرى غير أنها تتم عن طريق التهريب وتسمى تجارة عبر الحدود غير رسمية خضراء، حيث يبقى خطرها محصورا في الجانب الاقتصادي. وهناك تجارة عبر الحدود غير رسمية حمراء، وهي أخطر أنواع التهريب حيث يتعدى خطرها الشق الاقتصادي إلى أمن البلاد والمجتمع، وتتعلق بتهريب المواد المحظورة والمخدرات والأسلحة.

3.2 أهمية تجارة الحدود: تبرز أهمية تجارة الحدود من خلال النقاط التالية (صحراوي و حرفوش، 2020، الصفحات 239-240):

- تجارة الحدود تشجع ساكنة المناطق الحدودية والمناطق المجاورة على ممارسة أنشطة اقتصادية قانونية مما يسهم في تحسين الوضع المعيشي بالمنطقة وتوفير فرص العمل.
- تساعد تجارة الحدود في الترويج للسلع والمنتجات المحلية وبالتالي خلق أسواق جديدة.
- تبادل السلع عبر الحدود يخفف الضغط على الموانئ الرئيسية للدولة، كما أنه يسهم في تخفيض تكاليف النقل البحري وتقليص مدة تصدير أو استيراد البضائع.
- تساعد في الحصول على سلع مستوردة بالعملة المحلية وبالتالي الحفاظ على العملة الصعبة.
- تسهم تجارة الحدود في تقوية العلاقات التجارية وتشابك المصالح الاقتصادية بين الدول المتجاورة مما يزيد في توطيد علاقات حسن الجوار ويدعم توحيد الرؤى السياسية بينها.

4.2 أهداف تجارة الحدود: تتلخص أهداف التجارة الحدود في (عبد الرحيم، 2015، صفحة 127):

- زيادة وتنويع مصادر الدخل القومي وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي؛
- ترقية وتحسين العلاقات التجارية بين الدول المتجاورة لخدمة مصالحها المشتركة؛
- ضبط الحدود وإشاعة الاستقرار وتقوية العلاقات السياسية والحد من النزاعات الحدودية؛
- خلق مصادر دخل جديدة وإيرادات مالية للولايات الحدودية مما يسمح بتحريك عجلة التنمية في المنطقة؛
- الحد من البطالة وتحسين المستوى المعيشي وزيادة الرفاهية لسكان تلك المناطق؛
- القضاء على ظاهرة التهريب وذلك من خلال توفير السلع عبر الأطر الرسمية؛
- تقليص خروج العملة الصعبة في حال تمت الصفقات التجارية بواسطة العملات المحلية أو عبر مقايضة سلعة بسلعة أخرى؛
- التسويق والدعاية للصناعات الوطنية في الأسواق الخارجية وأسواق دول الجوار تحديداً؛

3. ترقية الصادرات

3.1. تعريف الصادرات: هناك في الحقيقة عدة تعاريف للصادرات حيث:

يُعرفها صندوق النقد العربي على أنها مجموع السلع والخدمات المباعة من طرف المقيمين بالدولة (أشخاص أو كيانات) إلى غير المقيمين (أجانب) (صندوق النقد العربي، 2022، صفحة 316).

أما الموسوعة الاقتصادية فتعرفها على أنها السلع والخدمات التي تنتجها إحدى الدول وتبيعها لدولة أخرى مقابل سلع أو خدمات أخرى، أو مقابل الذهب والعملات الأجنبية التي تلقى قبولا في المعاملات التجارية الدولية، أو مقابل تعويضات ومنح معينة (قريبي، 2014، صفحة 83).

3.2. مفهوم ترقية الصادرات: يعرفها كروجر (Kruger 1981) على أنها مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة التي يتم اتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون اقتصار على سلعة واحدة (يحياوي، 2022، صفحة 301).

أما بلاسا (Ballassa) فيقول أنها تنطوي على " الاستراتيجية التي تهدف إلى زيادة الصادرات من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات " (العوادي، 2018، صفحة 3).

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف استراتيجية ترقية الصادرات على أنها حزمة من السياسات والخطط والأدوات التي تهدف من خلالها الدولة إلى تحفيز وزيادة صادراتها من السلع المنظورة وغير المنظورة ذات المنشأ الوطني ووضعتها في أحسن الظروف للمنافسة في الأسواق الدولية.

3.3. أهمية ترقية الصادرات: لاستراتيجية ترقية الصادرات أهمية كبرى سواء على المستوى الكلي أو على مستوى المؤسسة الاقتصادية لما تتضمنه من منافع وامتيازات.

أ. الأهمية على الصعيد الكلي:

- المساهمة في زيادة النمو الاقتصادي وزيادة الإيرادات الوطنية وتنويع مصادر الدخل؛
- توفير مناصب الشغل وزيادة الدخل الفردي؛
- التواجد في الأسواق الدولية يسمح للمنتج المحلي بالاطلاع على التكنولوجيا الحديثة والمنتجات المنافسة؛
- المساهمة في تعزيز الاحتياطيات النقدية الأجنبية؛

ب. الأهمية على صعيد المؤسسة (الجزئي) (حملاوي، 2017، صفحة 54):

- التصدير يُمكن المؤسسة من زيادة مداخيلها وتحقيق عوائد إضافية وبالتالي زيادة رقم أعمال المؤسسة؛
- الاحتكاك والمنافسة في السوق الدولية يسمح للمؤسسة بالاستفادة من التجارب الأجنبية ومواكبة التطور الحاصل في عمليات الإنتاج من حيث الجودة والتنوعية والكمية؛
- العملية التصديرية تجنب المؤسسة الاعتماد على سوق واحدة (ضيق السوق) وبالتالي تلافي الأخطار الناجمة عن انخفاض الطلب والمقاطعة أو كساد السلع؛

3.4. هياكل ترقية الصادرات في الجزائر:

أ. الإطار المؤسسي: وهي الهياكل والهيئات التي يقع على عاتقها تنظيم وتسهيل النشاط التصديري ووضع الخطط والبرامج الكفيلة بتنظيم التبادل التجاري الخارجي، كما تعمل على

تهيئة وتحسين المناخ للمصدرين أو المؤسسات المصدرة من أجل وصول المنتج الوطني للأسواق الخارجية في أحسن الظروف.

تتولى وزارة التجارة وترقية الصادرات الاشراف ووضع الهيكل التنظيمي المؤسسي المتعلق بالمعاملات التجارية الدولية وتنمية الصادرات، حيث تتمثل مهامها فيما يلي (مهام وزارة التجارة، بلا تاريخ):

- العمل على وضع الاستراتيجيات الخاصة بترقية الصادرات خاصة الصادرات خارج المحروقات.
- تنظيم وتحضير الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة الخارجية والتفاوض بشأنها.
- تنشيط وتحفيز الأعمال التجارية الخارجية الثنائية ومتعددة الأطراف.
- تسهيل وتشجيع مشاركة المؤسسات في الفعاليات الاقتصادية محليا وخارجيا.
- وضع الإطار التنظيمي وإدارة مناطق التبادل الحر.

ب. الجودة: يتضمن هذا العنصر الهيئات والأنظمة المسؤولة عن مطابقة المنتج الوطني الموجه للتصدير لمعايير الجودة المطلوبة، وذلك من أجل زيادة تنافسية الصادرات في الأسواق الدولية، ففي ظل العولمة وانفتاح الأسواق وتزايد حدة المنافسة تُشكل الجودة معيارا مفصليا للمفاضلة بين منتج وآخر.

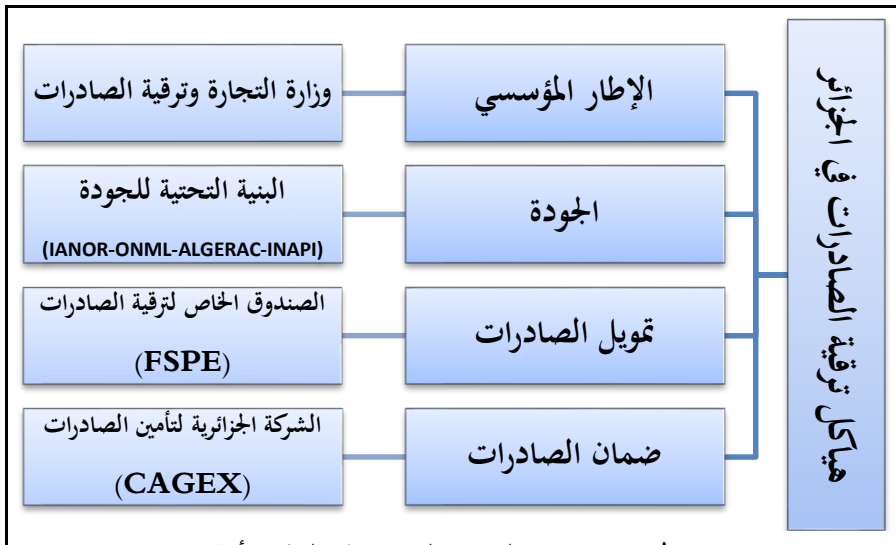
وضمن جهود الدولة لترقية الصناعات الوطنية وتحسين جودتها، يتم انتهاج سياسة خاصة بالجودة تقوم على أربعة مرتكزات تشكل مجتمعة البيئة التحتية للجودة وتضم: **التقييس** (المعهد الجزائري للتقييس IANOR)، **القياسية** (الديوان الوطني للقياسية القانونية ONML)، **الاعتماد** (الهيئة الجزائرية للاعتماد ALGERAC) و**الملكية الصناعية** (المعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI) (الجودة والتنافسية، بلا تاريخ).

ج. تمويل الصادرات: ويُقصد به التحفيزات والإعانات المالية التي تمنح للمؤسسة لتعزيز نشاطها التصديري، ويأخذ هذا التمويل عدة أشكال، فقد يكون مباشرا كتمويل نشاط التصدير أو المشاركة في المحافل والمعارض التجارية خارج الوطن، أو في صورة إعفاءات جبائية أو جمركية.

يتولى الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) تقديم الدعم المالي للمصدرين أو للمؤسسات والتجار الذين يمارسون أي نشاط يخص تصدير منتجاتهم، حيث تغطي إعانات (FSPE) المجالات التالية (الصندوق الخاص بترقية الصادرات، بلا تاريخ):

- دراسة واستكشاف الأسواق الخارجية.
- المشاركة في المعارض الدولية خارج الوطن.
- نقل وشحن البضائع للتصدير (لا سيما النقل البحري).
- تكييف المنتج ليلائم شروط ومتطلبات المستهلكين والأسواق.
- د. **ضمان الصادرات:** عادة ما تصطدم العمليات التصديرية بجملة من المخاطر تحول دون بلوغ المصدرين الأسواق المستهدفة، الأمر الذي دفع بمعظم الدول إلى إنشاء أنظمة وهيئات لتأمين الصادرات وتعويض الخسائر المحتمل وقوعها.
- تقدم الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) الخدمات التأمينية اللازمة لصالح المصدرين لتأمينهم من الأخطار التي تواجه عملياتهم التصديرية وتأمين تعاملاتهم التجارية، حيث تغطي (Assurance crédit à l'exportation, s.d.):
- مخاطر تجارية متعلقة بعدم قدرة المستورد على التسديد.
- المخاطر السياسية والكوارث الطبيعية ومخاطر عدم القدرة على التحويل.
- مخاطر التصنيع أو مخاطر تتعلق بالسوق.

الشكل 1: هياكل ترقية الصادرات في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات أعلاه

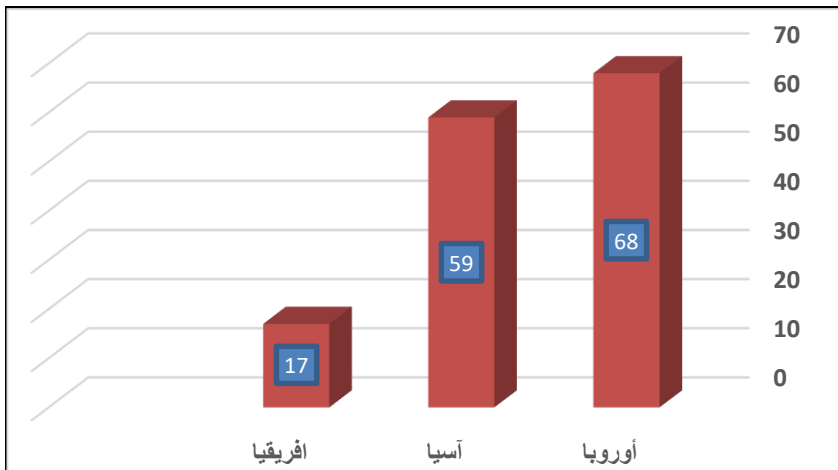
4. منطقة التجارة الحرة وفرصة تعزيز التجارة البينية الإفريقية:

1.4. واقع التجارة البينية الإفريقية: تتسم المبادلات التجارية الإفريقية البينية بالضعف، حيث لم تتجاوز نسبة 17% سنة 2022، بينما بلغت في أوروبا 68% وفي آسيا 59%. يعود ذلك أساسا إلى الهيكل السلعي للصادرات الإفريقية الذي تغلب عليه السلع الأساسية والمواد الخام التي سجلت نحو 79% من الصادرات الإفريقية في 2022.

بلغت صادرات إفريقيا في 2022 نحو 667 مليار دولار، وهو ما يمثل نسبة 2.67% من إجمالي الصادرات العالمية، تلقت إفريقيا منها 91 مليار دولار أي بنسبة 14% فقط، في حين كان معظم الصادرات نحو الدول المتقدمة (أوروبا وأمريكا الشمالية) بقيمة 314 مليار دولار (47%)، ودول آسيا وأوقيانوسيا بما فيهم الصين 244 مليار دولار (37%)، حيث استحوذت الصين لوحدها على نحو 101 مليار دولار من الصادرات الإفريقية أي نحو 38% من صادرات أفريقيا نحو الدول النامية.

بالنسبة للواردات، استوردت إفريقيا في سنة 2022 ما قيمته 789 مليار دولار (حوالي 3% من الواردات العالمية)، سيطرت آسيا وأوقيانوسيا على نحو 48% منها أي ما يعادل تقريبا 377 مليار دولار، وجاءت مجموعة الدول المتقدمة ثانيا بنحو 296 مليار دولار ونسبة 38% (UNCTAD, 2023).

الشكل 2: التجارة البينية من إجمالي التجارة لبعض المناطق في العالم في سنة 2022 (%)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقرير الأونكتاد للتجارة والتنمية 2023 متاح على:

<https://unctad.org/publication/handbook-statistics-2023>

2.4. ضرورة إنشاء منطقة للتجارة الحرة الأفريقية: لقد أدرك صناع القرار في افريقيا أن التغلب على مشكلة ضعف التجارة البينية الافريقية لا يمر إلا عبر تكامل اقتصادي افريقي حقيقي، حيث يتيح الاندماج الاقتصادي إزالة الحواجز والعوائق في وجه حركة التجارة بين الدول المتكتلة، توحيد الأنظمة والقوانين التشريعية المتعلقة بالتجارة، إضافة إلى تطوير البنية التحتية الخاصة بالإنتاج والنقل والتوزيع من خلال البرامج المشتركة الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة بتسهيل ودعم تدفق السلع والخدمات والأشخاص. إن قارة تضم 55 دولة في عضويتها، بتعداد سكاني يفوق 1.3 مليار نسمة وناتج محلي خام بحوالي 3.4 تريليون دولار، لا بد أن تشكل سوقا ضخمة وفرصا هائلة للتبادل التجاري وحركة رؤوس الأموال والاستثمار.

أ. **إرهاصات إنشاء AfCFTA:** جاءت الفكرة الأولى لإنشاء منطقة قارية للتجارة الحرة في اجتماع وزراء التجارة الأفارقة في نهاية أكتوبر وبداية نوفمبر سنة 2010 بالعاصمة الرواندية كيغالي، والتي سرعان ما تبنتها قمة الاتحاد الإفريقي في شهر جانفي سنة 2011. وفي مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي الثامن عشر (18) المنعقد في أديس ابابا (اثيوبيا) مطلع 2012، اعتمدت القمة رسميا قرار إنشاء منطقة للتجارة الحرة، وحددت لها سنة 2017 لبدء تنفيذها.

في قمة جوهانسبورغ بجنوب افريقيا بين 14 و15 جوان 2015، أطلقت جولات المفاوضات الرسمية بشأن المنطقة، وفي قمة كيغالي برواندا في 21 مارس 2018 تم التوقيع على الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها، وبعد سلسلة من المفاوضات التكميلية للاتفاقية وانضمام مزيد من الدول إليها، دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ رسميا في الفاتح من جانفي سنة 2021 (خليلي، 2022، الصفحات 59-60).

ب. **أهداف إنشاء AfCFTA:** تهدف منطقة التجارة الحرة القارية وكما توضحه نص الاتفاقية إلى (African Union, 2018, p. 4):

- تعزيز الاندماج الإفريقي من خلال رفع الحواجز عن حركة السلع والخدمات والأفراد مما يساعد على خلق تنافسية أكبر بين الشركات، والاستفادة من مزايا تنوع وكبر حجم السوق؛
- تشجيع الاستثمار وتسهيل حركة رؤوس الأموال داخل القارة؛
- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي من خلال تنمية سلاسل القيمة الزراعية؛

- تعزيز وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والمساواة بين الجنسين في التجارة والعمل والاستثمار وحرية الحركة؛

- الرفع من القدرة التنافسية لاقتصادات الدول الأعضاء داخل القارة ودوليا؛

5. دراسة تحليلية للصادرات الجزائرية نحو دول الجوار الحدودية (2013-2022):

1.5. تطور حجم الصادرات الجزائرية نحو إفريقيا: في حقيقة الامر فإن المبادلات التجارية بين الجزائر وإفريقيا لا تشذ عن الواقع المتدهور للتبادل التجاري الافريقي - الافريقي، فهي لم تتجاوز في أحسن أحوالها نسبة 3 % من إجمالي المبادلات التجارية للجزائر، مقابل نحو 52% مع أوروبا كشريك تجاري أول للجزائر ونحو 31% مع دول منطقة آسيا وأوقيانوسيا في المرتبة الثانية. يوضح الجدول أدناه حجم الصادرات الجزائرية نحو دول القارة الافريقية في السنوات العشر الأخيرة:

الجدول 1: تطور صادرات الجزائر نحو إفريقيا خلال الفترة (2013-2022)

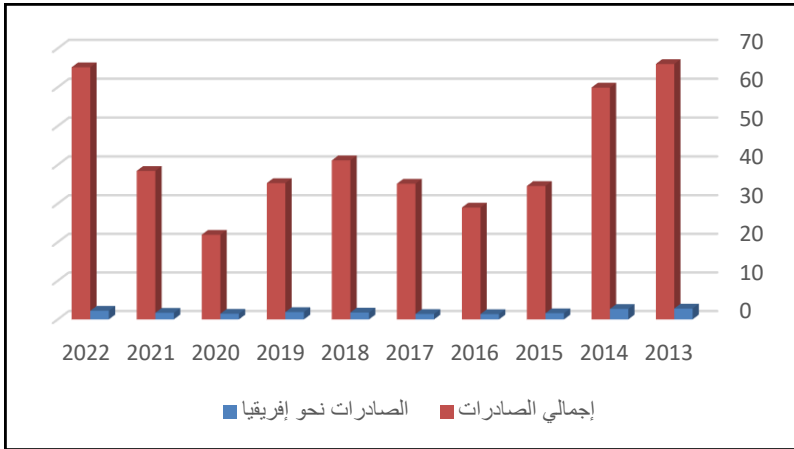
الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	الصادرات نحو افريقيا	إجمالي الصادرات	الصادرات نحو إفريقيا / إجمالي الصادرات (%)
2013	2.81	65.95	4.26
2014	2.70	59.88	4.50
2015	1.60	34.56	4.62
2016	1.37	28.96	4.73
2017	1.39	35.14	3.95
2018	1.77	41.16	4.30
2019	1.89	35.31	5.35
2020	1.46	21.92	6.66
2021	1.71	38.43	4.44
2022	2.23	65.10	3.42

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي IMF، متاح على:

<https://data.imf.org/regular.aspx?key=61013712>

الشكل 3: تطور حجم الصادرات نحو إفريقيا في الفترة (2013-2022)

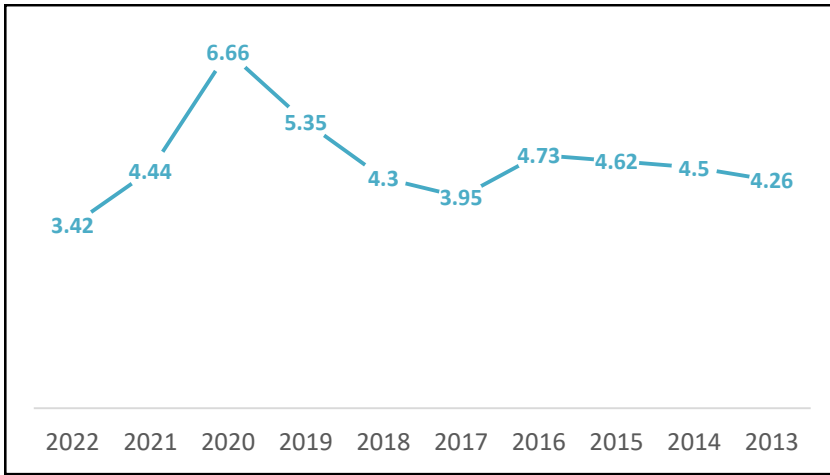


المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول 1

يوضح الجدول أعلاه مدى تذبذب وضعف الصادرات الجزائرية نحو إفريقيا، وذلك نتيجة لتذبذب الحجم الإجمالي للصادرات المرتبطة أساسا بتقلبات أسعار النفط، فقد بلغ حجم الصادرات نحو إفريقيا سنة 2013 حوالي 2.81 مليار دولار، لتعرف بعد ذلك تراجعاً وتبلغ أدنى قيمة لها بـ 1.37 مليار دولار سنة 2016، أي بتراجع يفوق 50%، ويفسر ذلك التراجع بالانخفاض الكبير في قيمة الصادرات الإجمالية نتيجة انهيار أسعار النفط بين عامي 2014 و2016. أدى التحسن في أسعار المحروقات إلى ارتفاع حجم الصادرات نحو إفريقيا في الفترة (2017-2019) مسجلة 1.89 مليار دولار سنة 2019. أما سنة 2020 فقد شهدت تراجعاً كبيراً للصادرات الإجمالية والصادرات نحو إفريقيا متأثرة بالركود الاقتصادي العالمي نتيجة الوباء (جائحة فيروس كورونا)، فلم تتجاوز قيمة الصادرات نحو إفريقيا حاجز 1.47 مليار دولار، لتعاود الارتفاع من جديد سنتي 2021 و2022 لتبلغ 1.71 مليار دولار و2.23 مليار دولار على التوالي مستفيدة من انحسار الجائحة وتحسن أداء الاقتصاد العالمي وزيادة الطلب العالمي على البترول.

تؤكد البيانات والنتائج السابقة حقيقتين مهمتين؛ الأولى هي ارتباط حجم وقيمة الصادرات الجزائرية بسوق النفط وتقلباته، والثانية أن الجزائر لا تشذ على قاعدة تركيز المبادلات التجارية الإفريقية سواء الخارجية أو البينية في المواد الأولية والسلع الأساسية الخام كالمعادن والنفط.

الشكل 4: تطور نسبة الصادرات نحو إفريقيا من إجمالي الصادرات (2022-2013)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول 1

بلغ متوسط الصادرات نحو إفريقيا كنسبة من الصادرات الإجمالية في العشر سنوات الأخيرة 4.62٪، وسجلت نسبة 6.66٪ كأعلى قيمة لها سنة 2020، وهذه النسبة لا تعكس في الحقيقة التحسن في حجم الصادرات نحو إفريقيا، فهي لم تتجاوز في ذات السنة 1.47 مليار دولار، وإنما تُفسَّرُ بالانخفاض الكبير في حجم الصادرات الكلية بسبب قلة الطلب على النفط المصاحب لجائحة الكوفيد 19، ولتشهد بعد ذلك تراجعاً لسنتين متتاليتين وتبلغ أدنى نسبة لها سنة 2022 عند 3.42٪ رغم بلوغ حجم الصادرات نحو إفريقيا 2.23 مليار دولار.

2.5. تطور حجم صادرات الجزائر نحو دول الجوار الحدودية: تشارك الجزائر في حدودها البرية مع سبعة (7) دول إفريقية هي: تونس وليبيا والنيجر ومالي وموريتانيا والصحراء الغربية والمغرب، ويمتد طول الحدود إلى أكثر من 6300 كم، وتشمل المناطق الحدودية 16 ولاية بمساحة تزيد على 1.3 مليون كم² وتغطي نسبة 42٪ من المساحة الكلية للبلاد.

تستحوذ الصادرات الجزائرية نحو دول الجوار على حصة الأسد من الصادرات نحو إفريقيا، تصل النسبة فيها إلى 90٪. هناك في الواقع العديد من العوامل التي ساعدت في هذه الوضعية قد يكون أهمها القرب الجغرافي، إضافة إلى عوامل التاريخ المشترك والثقافة واللغة (5 دول عربية من أصل 7 دول حدودية).

الجدول 2: تطور حجم صادرات الجزائر نحو الدول الحدودية في الفترة (2013-2022)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	تونس	ليبيا	المغرب	موريتانيا	مالي	النيجر	المجموع
2013	1646	22.42	1050	29.16	0.70	12.23	2760
2014	1545	36.73	1057	28.59	0.68	1.85	2678
2015	899.9	5.38	623.6	4.13	0.83	2.53	1536
2016	609.4	30.64	642.8	38.39	1.00	0.21	1322
2017	753.7	19.10	450.2	50.20	1.19	0.33	1274
2018	950.4	24.36	645.2	39.65	1.79	0.93	1671
2019	1336	28.55	421.4	24.41	2.28	2.51	1815
2020	849.4	52.51	445.0	27.46	1.47	2.54	1378
2021	910.7	68.38	566.2	96.63	4.97	11.68	1658
2022	1545	27.74	100.3	40.92	5.67	6.52	1725

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي IMF، مرجع سابق.

نلاحظ من خلال الجدول 2 هيمنة كل من تونس والمغرب على الصادرات الجزائرية نحو دول الجوار الحدودية، حيث تفوق نسبة الصادرات نحوها 90% من إجمالي الصادرات نحو الدول المجاورة، ويرجع ذلك إلى أن غالبية الصادرات نحوها هي مواد طاقوية ومحروقات (غاز طبيعي بالتحديد).

- تصدر تونس دول الجوار المستوردة من الجزائر بنسبة تفوق 50%، وبلغت الصادرات الجزائرية نحو تونس أعلى قيمة لها في سنة 2013 بنحو 1.6 مليار دولار، لتشهد تراجعاً لثلاث سنوات متتالية في حدود 609 مليون دولار في 2016 بفعل انخيار أسعار النفط في أعقاب أزمة 2014. أعاد انتعاش أسعار النفط في 2017 الصادرات الجزائرية إلى الارتفاع لتبلغ سنة 2022 نحو 1.5 مليار دولار، مع ملاحظة تسجيل انخفاض سنة 2020 بسبب الركود العالمي الذي صاحب جائحة كورونا.

في 2022 كانت أكثر من 78% من الصادرات الجزائرية نحو تونس عبارة عن محروقات وغاز وحوالي 11% طاقة كهربائية، فيما توزعت النسبة الباقية في منتجات فلاحية وبعض الصناعات الميكانيكية والكهربائية.

— تأتي المغرب في المركز الثاني من دول الجوار الحدودية المستوردة من الجزائر، وعلى غرار تونس فإن المحروقات تمثل نسبة عالية من الصادرات الجزائرية نحو المغرب. يبين الجدول 2 ارتباط حجم هذه الصادرات بتقلبات أسعار النفط، حيث سجلت مستويات مرتفعة سنتي 2013 و2014 بنحو مليار دولار كل سنة مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط، لتسجل تراجعاً بعد ذلك وتبلغ أدنى قيمة لها إلى نحو 100 مليون دولار في 2022 بفعل توقف امدادات الغاز نحو المغرب.

بلغت قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات والمواد الهيدروكربونية للمغرب 60 مليون دولار سنة 2022، وهو ما يمثل نحو 60% من إجمالي الصادرات، فيما تأتي زيوت التشحيم في المركز الثاني بنحو 38 مليون دولار، وتوزعت الحصة الباقية على الزجاج والمنتجات الفلاحية كالتمور. — تبقى المبادلات التجارية بين الجزائر وموريتانيا ضعيفة نوعاً ما، حيث لم تتجاوز الصادرات الجزائرية نحو موريتانيا حاجز 100 مليون دولار في أحسن أحوالها، رغم أنها تشهد نمواً جيداً في الفترة الأخيرة وذلك بعد التدابير الجديدة لدعم الصادرات على غرار فتح المعابر الحدودية وتشيين خط بحري بين البلدين، حيث بلغت حصة الصادرات الجزائرية من إجمالي الواردات الموريتانية من الدول الإفريقية 20%، وتشمل المنتجات الجزائرية أساساً المواد البناء كالحديد والإسمنت، المنتجات الفلاحية والغذائية والأجهزة الكهرو منزلية.

— لم تتجاوز حجم الصادرات الجزائرية نحو ليبيا حاجز 40 مليون دولار كمتعدل سنوي خلال العشر سنوات الأخيرة، وهي أرقام ضعيفة جداً لبلدين تربطهما حدود تمتد لحوالي 1000 كم، وينتميان لتجمعين اقتصاديين هما منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) واتحاد المغرب العربي (UMA). هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى هذا التدهور الكبير في حجم المبادلات التجارية بين القطرين في السنوات الأخيرة، منها عدم الاستقرار السياسي في ليبيا وما صاحبه من غلق للمعابر الحدودية والتوقف شبه الكامل للحركة التجارية، إلا أن ذلك لا يجب أن يغفل حقيقة ضعف هيكل الصادرات خارج المحروقات للجزائر أو بعبارة أصح للبلدين معاً. — يتنزل حجم الصادرات الجزائرية نحو كل من النيجر ومالي الترتيب مع دول الجوار الحدودية، وتتم أغلبها في شكل تجارة مقايضة بين سكان وتجار الولايات الحدودية مع الدولتين. وتشمل السلع المصدرة إلى النيجر ومالي في إطار تجارة المقايضة كل من التمور الجافة والأواني المنزلية والبلاستيك والإسمنت والحديد والصلب.

6. محاور استراتيجية الجزائر للنهوض بالتجارة عبر الحدود في إطار AFCTA:

في إطار استراتيجيتها للارتقاء بالتجارة عبر الحدود ومع دخول اتفاقية منطقة التبادل الحر القارية حيز التنفيذ، اتخذت الجزائر العديد من التدابير التي من شأنها تعزيز مبادلاتها التجارية مع الدول الأفريقية ودول الجوار تحديداً، وتتمثل أهم هذه الإجراءات فيما يلي:

1.6. المعابر الحدودية: تعتبر المعابر الحدودية المحور الرئيسي في العمليات التجارية بين الدول المتجاورة، فلا يمكن الحديث عن تجارة عبر الحدود دون وجود معابر حدودية، لذلك بادرت الجزائر إلى تهيئة وفتح العديد من المنافذ التي كانت مغلقة وإنشاء معابر أخرى جديدة، فقد تم إعادة فتح جميع المنافذ الحدودية التسعة مع تونس سنة 2022، والتي كانت مغلقة بسبب جائحة كورونا، كما يتم التحضير لإعادة افتتاح معبر الدبداب - غدامس الحدودي مع ليبيا بعد تهيئته وتجهيزه بوسائل حديثة والذي كان مغلقاً لسنوات بسبب تداعيات الأحداث في ليبيا، وهو نفس الإجراء على الحدود الجنوبية للبلاد مع كل من مالي والنيجر، أما على الحدود الموريتانية فيتم تشييد معبر جديد مكان المعبر القديم الذي لم يعد قادراً على مواكبة الحركية والديناميكية الجديدة للتجارة بين البلدين، حيث تحملت الجزائر تكلفة أشغال المعبر كاملة على الجانبين، كما من شأن هذا الإنجاز أن يدعم البنية التحتية والوسائل اللوجستية للمنطقة الحرة المزمع إنشاؤها في ولاية تندوف.

2.6. إنشاء مناطق حرة بالولايات الحدودية: قررت الجزائر إنشاء مناطق للتبادل الحر في الولايات الحدودية، حيث تتوزع المناطق المعنية على الحدود الغربية مع موريتانيا، الجنوبية مع مالي والشرقية مع تونس. وتهدف الجزائر من قرار إنشاء هذه المناطق الحرة في هذه الولايات الحدودية إلى الرفع من حجم التبادلات التجارية مع دول الجوار وتعزيز الصادرات نحو الدول الأفريقية، مستفيدة من المرونة الاقتصادية والمزايا التي تتيحها المناطق الحرة للمتعاملين الاقتصاديين، مثل التراخيص التي تمنح للمصدرين من أجل تصدير المواد غير الاستهلاكية المنتجة محلياً بناء على قائمة تحددها وزارة التجارة وترقية الصادرات، بالإضافة إلى تصدير الفائض من الإنتاج الصناعي المحلي مع التصريح الجمركي (حذاقة، 2022). إن من شأن هذه الخطوة أن تنشط الحركية التجارية عبر الحدود من خلال تشييد بنية لوجستية من نقل وتخزين وخدمات أخرى، إضافة إلى خلق مناصب شغل لسكان المنطقة الحدودية وتبثيتهم وتحسين مستواهم المعيشي، كما تساهم هذه المناطق في الحد من ظاهرة التهريب عبر الحدود.

3.6. البنية التحتية واللوجستية: يعد تطوير منشآت البنية التحتية والخدمات المتصلة بها أحد أهم الورشات الكبرى التي تعول عليها الجزائر في توجيهها لتنمية صادراتها باتجاه أسواق دول الجوار والأسواق الإفريقية عموماً، وتأتي مشاريع الطرق والسكة الحديدية والموانئ على رأس الأولويات باعتبارها الشريان الذي يربط الجزائر بالعمق الإفريقي ووسيلة تسمح بنقل السلع والبضائع والأفراد.

في هذا الصدد، من المنتظر أن تنتهي الأشغال بالطريق العابر للصحراء (RTS) قريباً بعد أن وصلت نسب الإنجاز به إلى مراحل متقدمة جداً، ويمثل الطريق شريان اقتصادي يربط بين الجزائر وخمس دول إفريقية منهم ثلاث دول حدودية (تونس ومالي والنيجر)، حيث يمتد على مسافة تناهز 9400 كم، ويربط 6 عواصم إفريقية. كما شرعت الجزائر في إنجاز طريق يربط بين تندوف ومدينة الزويرات الموريتانية على مسافة تناهز 700 كم، حيث من شأن هذا المشروع أن يعطي دفعة للعلاقات التجارية بين البلدين ويفتح الباب أمام الصادرات الجزائرية للولوج والوصول إلى أسواق غرب إفريقيا.

إلى جانب ذلك يتم التحضير لإطلاق مشاريع ضخمة للسكة الحديدية تربط المدن الشمالية بأقصى جنوبنا الكبير، على غرار خط الجزائر- تمنراست وخط بشار- تندوف. من المشاريع الواعدة كذلك ميناء الحمداية بشرشال الذي من المتوقع أن يكون واحد من أكبر الموانئ في إفريقيا وحوض المتوسط، ويعد الميناء محطة رئيسية في طريق الحرير الصيني وهزة وصل ضمن مبادرة الحزام للوصول إلى الأسواق الإفريقية عبر الطريق العابر للصحراء.

7. تحليل النتائج:

— تعد التجارة عبر الحدود أحد أنواع التجارة الخارجية، وتتمثل في عمليات المبادلات التجارية التي تتم عبر المنافذ البرية الرسمية للبلاد مع دول الجوار، ويمكن لهذا النوع من التجارة أن يكون أداة فعالة في تعزيز وتنمية المبادلات الخارجية وتطوير القدرات التصديرية للدولة.

— تشكل ترقية الصادرات والصادرات خارج المحروقات خصوصاً بالنسبة للجزائر حتمية وخيار استراتيجي لا مفر منه، ورغم القيام بعدد الإجراءات وإنشاء هيئات متعددة لدعم الصادرات إلا أن كل ذلك فشل في تحرير الاقتصاد الوطني من الارتكان إلى المحروقات وتقلبات أسعارها.

— يُعتبر تدهور نسبة التجارة البينية الإفريقية معضلة حقيقية للقارة السمراء، حيث لم تتعدى 17% في سنة 2022 وهي نسبة متدنية مقارنة بمناطق جغرافية أخرى في العالم (68%) في

أوروبا مثلاً)، ويرجع ذلك إلى أن الهيكل السلعي للصادرات الأفريقية يغلب عليه المواد الأولية الأساسية، بالإضافة إلى عدم وجود اندماج اقتصادي وتجاري حقيقي بين الدول الأفريقية. — لقد شكل محدودية المبادلات التجارية الأفريقية — الأفريقية أحد الأسباب والدوافع الرئيسية في المبادرة إلى خلق فضاء أفريقي للتبادل الحر، ويعد دخول اتفاقية المنطقة الأفريقية للتجارة الحرة (AFCFTA) حيز التنفيذ بداية من سنة 2021 مكسبا حقيقيا للقارة في طريقها لتحقيق الاندماج الاقتصادي الكامل، وتعميق الروابط الاقتصادية والتجارية بين الأقطار والمؤسسات الأفريقية.

— سجلت الصادرات الجزائرية باتجاه أفريقيا متوسط 4.62% كنسبة من الصادرات الإجمالية في الفترة (2013-2022)، وبلغت أكبر قيمة لها سنة 2013 بحوالي 2.81 مليار دولار. تترجم هذه الأرقام واقع المبادلات التجارية الجزائرية الأفريقية الضعيفة والتي لا تتعدى 3%، كما تبين المعطيات أن قيمة الصادرات تتباين من سنة لأخرى بسبب تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

— تستحوذ دول الجوار الحدودية على نحو 90% من صادرات الجزائر نحو أفريقيا، حيث تتحد عوامل القرب الجغرافي وتشابه الثقافات ووحدة الدين واللغة في صنع هذا التميز بالمقارنة مع باقي دول أفريقيا.

— تتفاوت حجم وقيمة الصادرات الجزائرية نحو دول الجوار الحدودية بشكل كبير، فنجد أن معظم الصادرات تتم باتجاه تونس وبدرجة أقل اتجاه المغرب، فيما تسجل مستويات منخفضة جدا مع موريتانيا وليبيا والنيجر ومالي رغم تحسنها في السنوات الأخيرة مع موريتانيا.

— بادرت الجزائر ضمن سياستها للنهوض بالتجارة عبر الحدود إلى القيام بخطوات مهمة على غرار إنشاء مناطق للتبادل الحر في المناطق الحدودية، إعادة فتح المعابر الحدودية وإنشاء أخرى جديدة، إلى جانب تطوير البنية التحتية واللوجستية كالطرق والموانئ وخطوط السكة الحديدية.

8. خاتمة:

في الأخير ورغم أن الجزائر تتبنى استراتيجية واعدة لرفع حجم الصادرات نحو أفريقيا من خلال إيلاء أهمية قصوى للتجارة عبر الحدود، واستغلال الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة الأفريقية، إلا أن الواقع يقول أن هناك العديد من التحديات والصعاب التي تواجه هذا الطموح، فهناك الأوضاع السياسية والأمنية المتدهورة في محيطنا الإقليمي وخاصة في منطقة الساحل

والصحراء، وكذلك المنافسة والنفوذ الاقتصادي الكبير للقوى العظمى كالصين والاتحاد الأوروبي داخل القارة السمراء، إضافة إلى ضعف البنية التحتية والخدمات اللوجستية وغيرها من المشاكل والمعوقات.

وبناء على ما سبق يمكننا أن نقترح التوصيات التالية:

✓ ضرورة العمل على تطوير الصناعات الوطنية وتوسيع استخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج لخلق منتجات ذات جودة عالية تسمح بكسب رهان المنافسة الشديدة في السوق الإفريقي.

✓ الإسراع في تجسيد مشاريع البنية التحتية والخدمات اللوجستية المتصلة برفع كفاءة المبادلات الحدودية وعلى رأسها مشاريع السكك الحديدية والطرق، مع التفكير في إنجاز مستودعات كبيرة ومخازن للتبريد وموانئ جافة في المناطق الحدودية.

✓ عصنة القطاع المصرفي وتسهيل المعاملات المالية بين المصدرين الجزائريين والمستوردين الأفارقة، مع تسريع وتيرة فتح فروع بنكية في الدول الإفريقية ودول الجوار تحديدا.

✓ ضرورة رفع قيمة المساعدات والقروض للدول الإفريقية في إطار ما يعرف بالدبلوماسية الناعمة، والمساهمة في تمويل المشاريع التنموية أو التكفل بها كليا خاصة في دول الجوار.

9. قائمة المراجع:

- ابتسام حملاوي. (2017). تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية - مجلة التكامل الاقتصادي، 5(3)، الصفحات 47-65.

- ابراهيم محمد عبد الرحيم. (2015). دور تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية في السودان - دراسة حالة ولايات دارفور (2003-2015) (أطروحة دكتوراه). كلية الدراسات العليا، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

- أحمد خليلي. (2022, 12 31). دور اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية AFCTA في الحد من التنافس الدولي في المنطقة - دراسة تحليلية لما بعد الاتفاقية - مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 15(2)، الصفحات 56-72.

- الجودة والتنافسية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 15 12 2023، من وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني:

<https://www.industrie.gov.dz/competitivite-industrielle/#propriete-industrielle>

- الصندوق الخاص بترقية الصادرات. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 16 12 2023، من وزارة التجارة وترقية الصادرات: <https://www.commerce.gov.dz/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe>
- إيمان صحراوي، و سهام حروفوش. (2020). أهمية المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة: حالة الشريط الحدودي الجزائري. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 9(5)، الصفحات 234-254.
- حمزة العوادي. (2018). الجودة الشاملة كمحدد أساسي لترقية صادرات المؤسسات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات " دراسة استشرافية " (أطروحة دكتوراه) . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- صندوق النقد العربي. (2022). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- عبد الحفيظ يحياوي. (2022). استراتيجية ترقية الصادرات في الجزائر ما بين الواقع والمأمول دراسة للفترة (2010-2020). مجلة دفاتر اقتصادية، 13(1)، الصفحات 298-314.
- عبد الحكيم حذاقة. (23 10 2022). مع تونس وموريتانيا ومالي.. ما الذي ستكسبه الجزائر من 4 مناطق للتبادل الحر؟ تاريخ الاسترداد 06 01 2024، من الجزيرة: <https://aja.me/pt63i6>
- مهام وزارة التجارة. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 15 12 2023، من وزارة التجارة وترقية الصادرات: <https://www.commerce.gov.dz/les-missions-du-ministere>
- ناصر الدين قريبي. (2014). أثر الصادرات على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر - (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهران: جامعة وهران.
- African Union. (2018, 3 21). Agreement Establishing the African Continental Free Trade Area. Retrieved 01 02, 2024, from African Union: <https://au.int/en/treaties/agreement-establishing-african-continental-free-trade-area>
- Assurance crédit à l'exportation. (s.d.). Consulté le 12 17, 2023, sur compagnie algerienne d'assurance et de garantie des exportations: https://www.cagex.dz/index.php?page=2#lien_glob
- Hailemeskel, H., Mohammed, J., Negash, A., & Getu, M. (2016). Policy research on cross-border trade: challenges and prospects in ethiopia. Research for enhancing pastoralists livelihood through resilience andmarket expansion (pp. 151-172). Harar: Haramaya University.
- UNCTAD. (2023). Handbook of Statistics2023. Retrieved 01 05, 2024, from <https://unctad.org/publication/handbook-statistics-2023>